بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

وبه نستعين

قال المصنف رحمه الله بعد التسمية هذه فائدة المشاورة بين العبارتين الذهنية التي اراد كاتبها او بيان اجزائها نزلت منزلة المشخص المشاهد بالحس والمشغول بالفكرة الموضوعة لكل مشار اليه بالحس والفائدة في اللغة ما حصلته من علم او مال شيء من القيد بحسب الحدوث المال او الخير وقيل اسم الفعل من فاد يفيد اذا اصاب فائدة وفي الوفي المصلحة المترتبة على فعل من حيث ترتبه ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها تعود الى الفاعل يسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها يسمى علة غائية والفائدة والغاية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك لان الاثنين مثلا شيء واحد وقيل اعتبار كل اثنين منها اعتبر فيه اضافة امر الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة الغائية بالعكس والاول لان اعم من الاثنين مطلقا اذ ربما يترتب على الفعل ما لا يكون مقصودة لفاعله واما حمل الفائدة

على الشيء اليه هذه تحقيقة لغة وعرفا اذا عبارة في انفسها فائدة اما باعتبار اللغة فظاهر واما باعتبار الوفي فلانها مصلحة يترتب على تصحيح حروفها واخراجها عن مخارجها وفي تجويز ان يكون مجازا في المسند باعتبار ان تلك العبارة مدخلا في حصول الفائدة تأمل اما خبر بعد خبر او حال او صفة لفائدة والمراد انها تشتمل على شيء من الكل على اجزائه على مقدمة وتقسيم وخاتمة ووجه الترتيب ما يذكر في هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون لافادة المعنى او لافادة ما يتعلق به اذ الخارج منهما لا يذكر فيها فان كان الاول فان التقسيم وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق اي تعلق الاعم في الشروع على وجه البصيرة فيها فهو المقدمة وان كان تعلق اللاحق بالسابق اي من حيث زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة مأخوذة من قدم اللازم المتعدي بمعنى تقدم او المتعدي وفي الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه الشروع في العلم والمخاطبة ظاهرة في الذكر او التفهم الطالب في الشروع في المقاصد بالذات او بالواسطة وللاء

باعتبار تعقله كذلك اي على عمومه ويسمى هذا الوضع وضعا عاما
لموضوع له عام كما اذا تصورت معنى الحيوان الناطق و
صنع لفظ الانسان بازائه والحرف ما وضع لمعنى لا باعتبار تعقله
بخصوصية بعض افراده وهذا القسم مما لا وجود له بل الحكم
باستحالته لان الخصوصيات لا يتعقل كونها مرآة لملاحظة كليا ما
بخلاف العكس وكتفى بذكر القسمين من تلك الاقسام الاربعة
لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق الغرض بذكر
فيما هو المقصود الاصلي من تلك الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف
والضمير واسم الاشارة والموصول والاول وان كان
كذلك الا انه لما شارك الثاني في تشخص المعنى تعرضنا لمزيد
توضيح صاحبه وقوله بعينه يحتمل ان يكون صفة كاشفة للشخص
ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله بامر عام اي لا بوضع
اللفظ الشخصي باعتبار تعقله وتشخصه بعينه ولا بوضع
له باعتبار امر عام اي باعتبار تعقله بامر عام وذلك اي
الوضع لشخص باعتبار امر عام يتحقق بان يعقل امر عام
مشترك بين المشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع
لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصيته اي يعين اللفظ

باز كل واحد من افراده المشخصة سواء كان ذلك الامر
العام من ذاتيا تقاكما في على الحرف او من عوارضها
كما في المعرف واسم الاشارات وذلك لان المراد العام ملحوظ باعتبار
كونه مرآة لملاحظة تلك الافراد التي هي المشخصات الموضوع
لكل منها اللفظ وليس الامر العام موضوعا له كما توهم بعض
في المعرف الموصول وانما عبر عن ذلك التعيين الذي هو
الوضع حقيقة بالقول اذ به يظهر ذلك التعيين غالبا وانما
بالحيثية بقوله بحيث لا يعم ولا يفاد ولا يراد به الا واحد معين
دون القدر المشترك لئلا يتوهم ان ما وضع له اللفظ هو
مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتى يستعمل فيه ويفيد
ويفهم هو منه فان ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع له والمستعمل
فيه هو المشخص من افراده على حدة وهذا الامر كذلك دون القدر
المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له فقوله دون القدر
المشترك هكذا من قوله واحد بخصوصه اي بتجافيه عن القدر
المشترك فانه غير مفاد وغير مراد فيه بطريق الاستعمال فيه على ان الوضع
فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام الذي هو مفهوم المذ
المفرد المذكر واذا كان كذلك تعقل الواضع ذلك المشترك له

الفعل والحرف امر غير ثابت في نفسه بل لغيره لا يثبت له
الغير اي كل منهما بل لا يثبتان لشيء اصلا ان كانا
مستعملين في معناهما واما قيدناهما بالاصطلاحي لئلا
ينتقض بقولهم ضرب فعل ماض ومن حرف جار فان
الالفاظ كلها من حيث انفسها اي مقطوعا عما ينافيها النظر
عن ارادة معانيها الموضوعة هي لها مساوية الاقدام
في صحة الحكم عليها وبها ومن قال ضرب ومن مثلا في
تلك الصورة اسما باعتبار دعوى وضع اللفظ الموضوع
لمعان لا نفسها ايضا في ضمن ذلك الوضع وجب لا
لزم على ذلك الدعوى الاذكر اللفظ وارادة نفسه
لزم عليهم دعوى وضع المهملات في قولهم جيء هل
او ثلثة احرف وهي مما لا يقدم عليها العاقل فضلا
عن فاضل ولقائل ان يقول لم لا يكون اسما في قوله
تعالى واذا قيل لهم اسمنوا كما لانتفاء وضعه ولا
فعلا لان المراد به لفظ فلا يتصيد قول النحاة في
بناء الكلام الآتي لسمين او في فعل وسلم والجواب
ان المراد من مقالهم ولا يتأتى انه لا يتأتى
الا في اسمين حقيقة أما يقوم مقامهم وامنوا
من حيث ارادة نفس اللفظ بكما اسم مستقل المفهوم

ولا بد

فلا بد من اعتبار التأويل على هذا التقدير لئلا يشمل
ذلك الحصر وتعريف الكلام والمبتدأ اللهم الا ان يقال
ذلك الحصر وتلك التعريفات مبنية على ما هو الشائع في
الاستعمال لا على اعتبار القواعد وان كان في الفعل
والحرف كذلك فاصنع الخبر عنهما البتة التاسع الفعل
مدلوله كلي والمذكر في البتة الثامن من جهة اشارة
نبه بما ذكر في البتة التاسع جهة الافتقار اعلم ان الفعل
باعتبار بعض معناه وهو الحدث كلي واما باعتبار تمام
معناه وهو الحدث ونسبته في زمان معين الى موضوع
ما في كلية نظر بل باعتبار تمام معناه كالحرف فكما
لفظة من موضوعة وضعا عاما كل ابتداء معين
كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما كل نسبة
الحدث الى الفاعل بخصوصه المفهوم من افراد اللفظ
الموضوع ليس كلي غير مستقيم ولكان الحدث الذي
هو جزء معنى الفعل مستقلا بالمفهومية وقد تحقق في دقائق
متعددة صالحا للاشارة الى كل منها فجاز نسبته الى
خاص منها اي من كل واحد فيجوز به اي بالفعل باعتبار
ذلك الحدث عن شيء وهو بهذا الاعتبار مستعد لها
اذ قد اعتبر في مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله

مسندا اليه دون الحرف ذكحق مدلوله اي تعقل
مدلوله الحرف الذي هو خصلة الاخبر اعاهو عا
حصل له اي بتبعية فاحصل مدلوله الحرف له من تعقله
واذا كان غير مستقل في التعقل والتحقق فله يعقل الغير
فلا يكون مخبرا به لذلك البتة الصادر في ضمير الغايب
وفي كلية وشخصية نظر فتامل وجه النظر ان الضمير
مطلقا سواء كان للغايب او المتكلم او الخاطب موضوع لكلي
من المشخصات وصفا كليا عاما فقد علم منه ان في
كلية ضمير الغايب باعتبار فهم وضع كل واحد منهم وازاء
مفهوم كلي كوضع هو لمفهوم الواحد الغايب المذكر نظر او
في بعض النسخ في كلية وجزئية نظر ووجه ان كثيرا ما
يكون المرجوع اليه للضمير الغايب كليا كما يكون جزئيا و
الحكم بانه في احدهما مجاز بعيد لكثرة الكل ثم فالجزم
بكلية وجزئية محل نظر تامل والحق انه قد يكون
كليا وقد يكون جزئيا والمقصود اعا عن من
الجزئيات نظرا الى كثرة ائمة اللغة عدق المضمرات
مطلقا من المعارف واعتبروا فيها الجزئية بنا
على تعريفهم المعرفة بما وضع لشيء بعينه البتة
الحادي عشر المقصود من هذا البتة على تفريقة

بين الاسماء التي تشابه الحرف في لزوم ذكر المتعلق و
ذلك مثل ذو وفوق فان مفهوم ما كلي الا انهما معنى
صاحب وعلى وان كانا كالاحتوان الا انهما جزئيان لا
متباينين بالبتة لاصطلاحي معناها الذي هو
الصاحب والعلو لعروض الاضافة فلا يكونا جزئيين
بحسب الوضع لان الوضع الحاصل في الاضافيين اللذين
قد يكونان جزئيين حقيقيين وقد يكونان كليين
ايضا كما تقول الانسان ذو نطق وذو حيوان ولذا
لا يصح ان يحمل على الجزئية الحقيقية على ما ستاتي
من المقابلة بالكلي فظهر الفرقة بينهما وبين الحرف
اذ في الحرف جزئي تحقيقي كما ياتي البتة الثاني
عشر لا ريب فيه اي لا يوقعك في ريب وشك
تقاول الالفاظ وبعضها كان بعض اي تناول
بعضها كان بعض وان قرئ بالضم فالمعنى تناول
واقفا بعضها كان بعض على ان الجملة حال من الواو
اذ المعتبر الوضع حتم الرسالة بدفع ما يجيء ان يخطر
ببعض الاوهام وهو ان الحكم بالكلية والجزئية
والعلمية والموصولية وامثالها للالفاظ
انما هو باعتبار ما تستعمل فيها من المعاني لا باعتبار

توجه صوفی
صوفی نه شود صافی تا خنه نشود خالی

هذا الكتاب شرح الاداب لمولانا احمد جندي
رحمه الله
تعالى

ما وضع لها فاذا قلت مثلا جائني فهمي واردت به
زيدا فيحتمل ان يتوهم انه جزئي الاحتمال في الجزئي
وكذا اذا اخبر في بلدة حفظ القرية بزيد
فقلت الذي حفظ في هذه البلدة حاضر فربما القرية
يتوهم ان هذه الالفاظ اعلام شخصية لانحا
المرام من كل منها وفي العلم الشخصي وجه
الدفع ما ذكر ان المعتبر في الالفاظ هو حال
الوضع والموضوع له في ذوام كلي وان استعمل
هنا في شخص فلا يكون جزئيا بخلاف زيد
فانه جزئي لوضعه لذلك الشخص
وكذا الحكم في مثل هذه الصورة تم
الرسالة التي الفها عضد
الملة والدين عن يد
اضعف العباد ابراهيم
فاعف عن سيئاته
بالفك
يا رحيم
٢٤٤
١٠٤٢

نهاية المخطوطة